

# المحسان

من صحاح اللغة

تأليف

محمد عبد اللطيف السبكي

المفتش بالمعاهد الدينية

محمد محي الدين عبد الحميد

المفتش بالمعاهد الدينية

بطلب من  
المكتبة التجارية الكبرى  
مصر ص. ب. ٥٧٨

جميع حقوق الطبع والنقل محفوظة

مطبعة الأمانة العامة بالقاهرة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسل الله ،

وبعد ؛ فقد دعانا إلى إخراج هذا الكتاب على الوجه الذي نراه ، وَحَبَّبَ إلينا احتمالَ ما لقينا في سبيله من الجهد ، وهون علينا ما تكبدنا في إصداره من نصب لا يعلم قدره إلا الله وحده - ثلاثة أمور :

أولها : إيمانتنا القوي بأن اللغة هي الباب الأول من كتاب المعرفة الإنسانية ، وأولى الدعائم التي يرتكز عليها تفهم الناس بعضهم عن بعض . وكيف لا وأنت تجد كل علم يفتقر في بيان حقائقه وتجليتها إلى اللغة في حين أنك لا تجد اللغة تفتقر إلى شيء من العلوم ؟ وإن يكن العلماء قد استنبطوا لدراستها وبيان تطورها كيفية النطق بها ووجوه رسم مفرداتها علوماً وقواعد فهذه العلوم والقواعد خارجة عن أصل اللغة ودلالة كل لفظ منها على المعنى الذي يراد منه . ثم إن اللغة بعد ذلك كله صلة بين الشعوب الناطقة بها : تقوم في التأليف بين قلوبهم وفي توحيد مزاجهم إلى

حدّ ما مقام لحمه النسب ووشاخ القربى ، وتسلك فى سبيل اتحاد  
 رأيهم وهوام وثقاتهم أقوم ماتسلكه الروابط الطبيعية من الطرق ؛  
 فن اضطلع ببعض العبد فى سبيل العرية فقد وضع لبنة صالحة فى  
 بناء الجامعة التى ينشدها رجالات الشرق وتصبو إليها نفوسهم ، ومن  
 يمدد بسبب من أسبابها فقد أسدى إلى العروبة يدأ لا يمحدها إلا  
 أولئك الذين يؤذى نفوسهم أن يجمع الله شمل العرب بعد أن  
 بدّدته المطامع ، وأتت عليه الأغراض المريضة ، أو كادت ، ونحن  
 من أبناء العرية الذين لم تفتنهم مباحج الغرب ومظاهره ، ولم تلقهم  
 عن مجد آبائهم ألوان بغيه ولا مفاتنه ؛ تلك المفاتن التى نصيها أهله  
 شبكا للشرق وأهله ، وما زالوا يدفعونهم إليها حتى لم ينبج من كيدهم  
 إلا من عصم الله فاستمسك بشئ من روحية ووطنية وعزته  
 وآماله فى المستقبل ؛ فكان لابد لنا من الاشتراك فى البناء ، وكلت  
 اللغة هى المظهر الذى أردنا أن نجلو عملنا فيه

وثانيها : أنا وجدنا العلماء فى كل أمة من الأمم الحية قد بذلوا  
 مجهودات موقفة فى سبيل لغتهم ؛ فكان من أثر هذا المجهود أن تجد  
 فى كل لغة معجما أو معاجم جيدة الوضع قرية المأخذ دانية القطاف

وتجدهم قد جعلوها من ناشئة الأمة على طرف الثمام، تصحبهم في  
مغدهم ورواحهم، من غير أن ينوء أحدهم بحملها أو يشق عليه  
البحث فيها، ومن غير أن يقع من تقصير مؤلفيها أو ناشريها في خطأ  
أو لبس، ووجدنا أنه لم يُحرّم ناشئة أمة من مثل هذا العمل الجليل  
إلا ناشئة الأمة العربية؛ فالمعاجم التي بين أيدينا تبتنا لا يخلو واحد  
منها من أحد ثلاثة أمور : اتساع في البحث وما يتبعه من ذكر  
الآراء المختلفة لنقطة اللغة الأولين وتشعب ذلك كله حتى يورث  
السأم والملال من ليس من غرضه التدقيق والموازنة، أو تحريف  
في النقل وقلة من الضبط من شأنهما أن يوقعا الناشئ في الخطأ  
واللبس فيحرف لسانه ويعدل عن الجادة من حيث أراد الهداية  
والتقويم، أو رداءة في عرض المعجم من شأنها أن تحول بين  
الناشئة والإفادة منه؛ فكان لابد لنا من القيام بما قصر عنه جهابذة هذه  
الأمة وعلماءها، وكان لابد لنا من محاولة البراءة من العيوب الثلاثة،  
حتى يحى معجمنا جيد التحرير كثير الضبط لا يتعرض لذكر الخلاف  
إلا أن يكون أمرا لا معدى عنه ولا يسوء عرضه

ونائثها : أنا أردنا أن نقطع الحجة على الذين ساء رأيهم في العربية

فأصبحوا لها كارهين ، واشتد بهم سوء الرأى فظفقتوا يدفع  
الناس عن ورود مائها النير ، ويزودونهم عن الاستغلال بظلمها  
الوارف ، ولا ذنب لها - علم الله - إلا توانى أهلها وغفلتهم عن  
الواغين عليهم ممن لا يحسنها ولا يدين لها بفضل ، ولو أنهم خلعوا  
عن أنفسهم ، داء الونى ، وحموا جماعتهم من أن ينضم إليها دخیل ؛  
إذن لظهر جلال العرية لكل ذى عينين ، ولآمن بها كل جاحد

\*\*\*

يرجع تفكيرنا فى إخراج هذا الكتاب إلى عهد بعيد ، إذ جلسنا  
يوماً نتذاكر حاجة العرية إلى معجم صغير يشتمل على أغلب  
المفردات دورانا فى الكلام وأكثرها تردداً على الألسنة ، وتردنا  
أول الأمر ، وطال تردنا ، وكنا نميل إلى أن نخرج معجماً من  
المعاجم الصغيرة التى ألفها أحد قدامى العلماء ؛ لأنه أجرى أن  
يتقبَّله الناس ويثقوا به ويحلَّوه من أنفسهم محلَّ التقدير ، ثم  
عدَل بنا عن ذلك مخافة ألا يكون المعجم الذى يقع اختيارنا عليه  
وافياً بالغرض الذى جعلناه أساس الفكرة ، فرأينا أن نثير دفائن  
معاجمنا ونختار منها ما نشاء ، ثم صرفنا عن ذلك علمنا أن لعلم القدامى

من القداسة ونباهة الذكر ما ليس لمحدث وإن جل خطره وعظم شأنه ، ثم اتفق رأينا على أن نجمع بين الأمرين ، ونؤلف بين الطريقتين ليكون لكتابنا ما لكتب السابقين الأولين من الثبوت به ، وما لكتب المحدثين من الوفاء بالغرض ؛ فاختبرنا كتاب « مختار الصحاح » الذي صنفه الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي أحد علماء القرن الثامن الهجري وجعلناه الأساس الأول لكتابنا هذا : فنضبط مفرداته ضبطاً تاماً ، ونحققه تحقيقاً دقيقاً بالرجوع إلى أصله وإلى أمهات اللغة التي بين أيدينا ، ثم نزيد عليه زيادات ذات مال نفتطفها من الكتب الموثوق بها ، ونميز هذه الزيادات بعلامة تدل على زيادتها ، ونرشد إلى مصدرها ، بعد أن نتقيد بعبارة الأصل الذي أخذت عنه ؛ ليرجع إليها من أحب ، ولنبرأ من أن نقول على أهل اللسان ما ليس لهم به علم . وحسنت لدينا هذه الفكرة فأخذنا في تحقيقها وشرعنا نأخذ الأهبة لإبرازها ؛ ثم ترددنا في أمر آخر يرجع إلى ترتيب مواد الكتاب : أنرتبه على الحرفين الأول والثاني من أصول المادة كما صنع الزمخشري في أساسه والفيومي في مصباحه وابن الأثير في نهايته : أم نرتبه على الحرفين الأول والآخر من أصول المادة كما فعل الجوهري في

صحاحه والرازی فی مختاره وابن منظور فی لسانه والفیروز آبادی  
فی محیطه ؟ ورأینا فی آخر الأمر أن ترتیب الأولین أقرب إلى  
أذهان الناشئة وأسهل علیهم فتخیرناه لترتیب هذا الكتاب

\*\*\*

یشتمل کتابنا هذا إذن علی جمیع المواد التي یشتمل علیها کتاب  
مختار الصحاح ، الذي ألفه الإمام الرازی ، ولم نحذف منه شیئا  
كما فعل الذين قاموا علی ترتیبه من رجال وزارة المعارف المصریة ،  
وقد بالغنا فی ترتیب مواده فلم نقدم شیئا حققه التأخیر كما فعلوا ،  
وضبطنا مفرداته ضبطا لایبقی معه تردد لقارئ ولا مجال للبس  
علی مبتدئ ، ویشتمل علی زیادة كثيرة هامة تبلغ مقدار نصف  
المختار ، وقد سلكنا فی هذه الزیادة مسلك الضبط والتحقیق الذي  
سلكناه فی المزید علیہ ، ونسبنا كل جزء منها إلى أصله برمز اصطلاحنا  
علیه ، ولا تخلو هذه الزیادة عن واحد من أربعة أنواع :

الأول : زیادة مادة برأسها یكون الرازی قد أغفلها بته

الثانی : زیادة بعض المفردات فی مادة من المواد یكون الرازی

قد بوب لها وجاء ببعض مفرداتها ، فرأینا أن مازدناه

عما تركه من مفرداتها مما لا يستغنى عنه

الثالث : زيادة نصّ أشار الرازي إليه ولم يذكره ، كأن يقول :

وهو في الحديث ، أو يقول : وقد ورد في بيت من الشعر ،

أو نحو ذلك ، وحينئذ نأتى بالحديث أو بالشعر الذي

أشار إليه .

الرابع : زيادة ضبط في فعل أو اسم على ضبط آخر ذكره الرازي

وقد وضعنا كل زيادة زدناها بين قوسين قائمين هكذا [ ]

وجعلنا الرمز الدال على مرجع هذه الزيادة بداخل القوسين مسبوقة

بعلامة هكذا =

ونحسب أننا قد أدبنا للعربية بهذا العمل بعض ما هي خليفة به

وبعض ما يستوجه ما لها في قلوبنا من حب وإخلاص

\*\*\*

فأما الزيادات التي ذكرنا شأنها فهي مأخوذة عن الكتب الآتية :

(١) لسان العرب ، لابن منظور ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : لسا

(٢) أساس البلاغة ، للزمخشري ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : أس

(٣) النهاية لابن الأثير ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : نها



(٤) القامرس المحيط ، للجد الفيروز ابادى ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : قا

(٥) الصحاح ، للجوهري ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : صحا

(٦) المجمل ، لابن فارس ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : معج

(٧) تاج العروس ، للرفضى ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : تا

(٨) المصباح المنير ، للقيومى ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : مص

(٩) محيط المحيط ، للبستاقى ، ورمزنا إلى ما أخذ عنه هكذا : يط ،

غير أننا لم نأخذ عنه شيئاً إلا ما وافق فيه واحداً من الكتب السابقة ، ولذلك لا نجد رمزه إلا مسبوقاً برمز واحد منها .



ولما كان للرازى فى مختاره مقدمة يمين فيها اصطلاحاته التى جرى

عليها ، وكان المختار أساس عملنا هذا ، وكان لابد لنا من بيان

مصطلحات هذا الكتاب : رأينا أن نضع مقدمة الرازى بين يدي

القارئ : ليكون ذلك أقرب إلى الفائدة وأعظم فى النفع ؛ مع

إعلامنا قارئ هذا الكتاب أننا جرينا فى زيادتنا على النص على

ضبط الكلمات ، أسماء كانت أو أفعالا ، ولم نلتزم إلا أن يكون

- ى -

الموزون موافقا لليزان ؛ فلا ينبغي له أن يتوم فيما لم تنص  
عليه من تصريف الموزون أنه طبق تصريف الميزان .

\*\*\*

ودَعَمْنَا ذلك كله بصور الكثير من أنواع الحيوان والنبات  
وأجزائهما ؛ ليكون أعون على التحديد ، وأشدّ تثبيتا للبنى

\*\*\*

ولا يفوتنا أن نتوه بما بذله ناشر هذا الكتاب - الحاج مصطفى  
محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى - من صبر ومال ، وما  
كان يقدمه لنا من معونة خليقة بالثناء والشكر ؛ فقد صبر الصبر الجليل  
وأنفق الكثير من ماله ، وتخير أجود حروف الطباعة ، وأمهم  
صناع هذه المهنة ، فله على ذلك كله شكر الصابرين المجاهدين .

\*\*\*

فإن يكن في عملنا هذا غناء ، وكُنَّا قد وصلنا به تراث الآباء ،  
فذلك مارجونا أن يكون

جعله الله خالصا لوجهه ، مُدْنِيا من مشوبته ، آمين ؟

كتبه

محمد محي الدين عبد الحميد ، محمد عبد اللطيف السبكي

## مقدمة الرازي رحمه الله تعالى

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله بجميع المحامد على جميع النعم، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد  
المبعوث إلى خير الأمم، وعلى آله وصحبه مقاتيح الحكيم ومصايح الظلم.  
قال العد المفتقر إلى رحمة ربه ومغفرته محمد بن أبي بكر بن عبد القادر  
الرازي رحمه الله تعالى :

هذا مختصر في علم اللغة جمعت من كتاب الصحاح للإمام العالم العلامة  
أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري رحمه الله تعالى، لما رأيته أحسن أصول  
اللغة ترتيباً، وأوفرها تهذيباً، وأسهلها تناولاً، وأسهلها تداولاً، وسميته :  
(مختار الصحاح) وأقتصرت فيه على ما لا بد لكل عالم فقيه، أو حافظ،  
أو محدث، أو أديب، من معرفته وحفظه ؛ لكثرة استعماله وجريانه على  
اللسن مما هو الأتم فالأتم، خصوصاً ألفاظ القرآن العزيز والأحاديث  
النبوية، واجتنبت فيه عويص اللغة وغريبها، طلباً للاختصار وتسهيلاً للحفظ  
وضممت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهرى وغيره من أصول اللغة الموثوق  
بها وبما فتح الله تعالى به على، فكل موضع مكتوب فيه (قلت) فإنه من  
الفوائد التي زدتها على الأصل. وكل ما أهمله الجوهري من أوزان مصادر  
الأفعال الثلاثة التي ذكر أفعالها ومن أوزان الأفعال الثلاثة التي ذكر  
مصادرهما فإنني ذكرته إما بالنص على حركته أو برده إلى واحد من الموازين

العشرين التي أذكرها الآن إن شاء الله تعالى . إلا ما لم أجده من هذين النوعين في أصول اللغة الموثوق بها والمعتمد عليها فإني قفوت أثره رحمه الله تعالى في ذكره مهملاً ، لئلا أكون زائداً على الأصل شيئاً بطريق القياس ، بل كل ما زدته فيه نقلته من أصول اللغة الموثوق بها .

وأبواب الأفعال الثلاثية محصورة في ستة أنواع لا غير .

الباب الأول — فَعَلَ يَفْعُلُ ، بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع .  
والمذكور منه سبعة موازين : نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْرًا ، دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُولًا ،  
كَتَبَ يَكْتُبُ كِتَابَةً ، رَدَّ يَرُدُّ رَدًّا ، قَالَ يَقُولُ قَوْلًا ، عَدَا يَعْدُو عَدْوًا  
سَمَى يَسْمُو سُمُوًّا .

الباب الثاني — فَعَلَ يَفْعِلُ ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع .  
والمذكور منه خمسة موازين : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا ، جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا ،  
بَاعَ يَبِيعُ بَيْعًا ، وَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا ، رَمَى يَرْمِي رَمِيًّا .

الباب الثالث — فَعَلَ يَفْعَلُ ؛ بفتح العين في الماضي والمضارع . والمذكور  
منه ميزانان : قَطَعَ يَقْطَعُ قِطْعًا ، خَضَعَ يَخْضَعُ خُضُوعًا .

الباب الرابع — فَعِلَ يَفْعُلُ ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع .  
والمذكور منه أربعة موازين : طَرِبَ يَطْرِبُ طَرِبًا ، فَهِمَ يَفْهَمُ فَهْمًا ،  
سَلِمَ يَسْلَمُ سَلَامَةً ، صَدَى يَصْدَى صَدًى .

الباب الخامس — فَعَلَ يَفْعُلُ ، بضم العين في الماضي والمضارع .  
والمذكور منه ميزانان : ظَرَفَ يَظْرَفُ ظَرَفَةً ، سَهَلَ يَسْهَلُ سَهُولَةً .

الباب السادس - فَعِيلٌ يَفْعِلُ بكسر العين في الماضي والمضارع :  
كَوْثَقٌ يَثِقُ وَثِقًا ونحوه ، وهو قليل : فلهذا لم نذكر منه ميزانا رده إليه ،  
بل حيث جاء في الكتاب تنص على وزانه ووزان مصدره .

وإنما خصصت هذه الموازين العشرين بالذكر دون غيرها ، لأن  
أعتبرتها فوجدتها أكثر الأوزان التي يشتمل عليها هذا المختصر .

### قاعدة :

اعلم أن الأصل والقياس الغالب في أوزان مصادر الأفعال الثلاثة أن  
فَعْلٌ متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن فَعَلَ بسكون العين إن كان  
الفعل متعديا ، وعلى وزن فَعُولٌ إن كان الفعل لازما . مثاله من الباب الأول :  
نَصَرَ نَصْرًا ، قَعَدَ قُعُودًا . ومن الباب الثاني : ضَرَبَ ضَرْبًا ، جَلَسَ جُلُوسًا .  
ومن الباب الثالث : قَطَعَ قِطْعًا ، خَضَعَ خَضُوعًا . ومتى كان فَعِيلٌ مكسور العين  
ويَفْعَلُ مفتوح العين كان مصدره على وزن فَعَلَ أيضا إن كان الفعل  
متعديا ، وعلى وزن فَعَلٍ بفتحتين . إن كان لازما . مثاله فَهِمَ فَهْمًا ،  
ضَرَبَ طَرَبًا . ومتى كان فَعْلٌ مضموم العين كان مصدره على وزن فَعَّالَةٍ  
بالفتح أو فَعُولَةٍ بالضم أو فَعَلٍ بكسر الفاء وفتح العين ، وفَعَّالَةٌ هي  
الأغلب . مثاله : ظَرَفَ ظَرَاةً ، سَهَّلَ سَهْلَةً ، عَظَّمَ عَظْمًا . هذا هو القياس  
في الكل . وأما المصادر السماعية فلا طريق لضبطها إلا السماع والحفظ ،  
والسماع مقدم على القياس ، فلا يُصَارُ إلى القياس إلا عند عدم السماع .

## قاعدة ثانية :

إِعلم أن الأبواب الثلاثة الأول لا يكتفى فيها النص على حركة الحرف الأوسط من الماضى فى معرفة وزن المضارع ؛ لاختلاف وزن المضارع مع اتحاد الماضى ، فلا بد من النص على المضارع أيضاً أو رده إلى بعض الموازين المذكورة . وأما الباب الرابع والخامس فيكتفى فيهما النص على حركة الحرف الأوسط من الماضى فى معرفة وزن المضارع ؛ لأن مضارع فِعِلَ بالكسر عند الإطلاق لا يكون إلا يَقَعْلُ بالفتح ، كذا اصطلاح أئمة اللغة فى كتبهم ؛ لأن اجتماع الكسر فى الماضى والمضارع قليل ، وكذا اجتماع الكسر فى الماضى مع الضم فى المضارع قليل أيضاً ، لأنه من تداخل اللغتين ، مثل فَضِّلَ يَقَعْلُ ونحوه ، فتى آتفق نصوا عليه فيهما . ومضارع قُعْل بالضم لا يكون إلا يَقَعْلُ بالضم ، ففى الباب الرابع والخامس لا نذكر إلا الماضى المقيد والمصدر فقط طلباً للإيجاز . ومتى قلنا فى فِعِلَ مضارع بالضم أو بالكسر ، فاعلم أن ماضيه مفتوح الوسط لا حالة . وكذا أيضاً لا نذكر مصدر الفعل الرباعى ، مع ذكر الفعل إلا نادراً ؛ لأن مصدره مُطَرَّد على وزن الإفعال بالكسر لا يختلف . وكذا نُسَيِّدُ كُلَّ فِعْلٍ نذكره إلى ضمير الغائب غالباً ، لأنه أخصر فى الكتابة إلا فى موضع يُقضى إلى اشتباه الفعل المتعدى باللازم اشتباهاً لا يزول من اللفظ الذى تفسر به الفعل . أو يكون فى إسناده إلى ضمير المتكلم فائدة معرفة كونه وائياً أو يائياً ، نحو غزوت ورميت ، فيكون إسناده إلى ضمير

المتكلم دالاً على مضارعه . أو يكون مُضَاعَفًا فيكون إسناده إلى ضمير  
المتكلم مع النص على حركة عين الفعل دالاً على بابه ، نحو صَدَدْتُ وَمِيسَتْ  
ونحوهما ، أو فائدة أخرى إذا طلبها الحافظ وجدها ؛ فيثبت نُسْبَهُ إلى  
ضمير المتكلم وترك الاختصار دفعا للاشتباه ، أو تحصيلا للفائدة الزائدة .  
وإنما نذكر في أثناء المختصر لفظ الماضي مع قولنا : إنه من باب كذا ،  
لفائدة زائدة على مرفة بابه ، وهي كونه متعديا بنفسه أو بواسطة حرف  
الجزر أى حرف هو . وأما ماعدا الثلاثي من الأفعال فإنما لم نذكر له  
ميزانا ؛ لأنه جار على القياس في الغالب ، فتى عُرِفَ ماضيه عرف مضارعه  
ومصدره ، إلا ما خرج مضارعه أو مصدره عن قياس ماضيه ، فإنما ننبه  
عليه . وكذا أيضا لم نذكر الفعل المتعدي بالهمزة المحل للضعيف بعد ذكر  
لازمه ؛ لأن لازمه متى عرف فقد عرف تعديده بالهمزة والضعيف من  
قاعدة العرية ، كيف وإن تلك القاعدة مذكورة أيضاً في حرف الباء .  
الجازة من باب الألف اللينة في هذا المختصر . فان اتفق ذكر الفعل لازما  
أو متعديا بواسطة فذلك لفائدة زائدة تختص بذلك الموضع غالبا .

### قاعدة ثالثة :

إِعلم أنا متى ذكرنا مع الفعل مصدراً بوزن التفعيل أو التَّفَعُّل أو التَّفَعُّلَة  
أو ذكرنا مصدراً من هذه الأوزان الثلاثة وحده أو قلنا فَعَّلَهُ فَفَعَّلَ ،  
كان ذلك كله نصّاً على أن الفعل مُشَدَّدٌ إذ هو القاعدة فيؤمن الاشتباه  
فيه مع ذلك .

وَأَلْتَزِمْنَا فِي الْمَوَازِينِ أَنَّا مَتَى قَلْنَا فِي فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ إِنَّهُ مِنْ بَابِ ضَرَبٍ  
أَوْ نَصَرَ أَوْ قَطَعَ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَازِينِ الْمَعْدُودَةِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَوَازِنًا لَهُ  
فِي حَرَكَاتٍ مَاضِيَةٍ وَمُضَارِعَةٍ وَمَصْدَرَةٍ أَيْضًا ، عَلَى التَّصْرِيفِ الْمَذْكُورِ  
عِنْدَ ذِكْرِ الْمَوَازِينِ ، لِأَعْلَى غَيْرِهِ إِنْ كَانَ الْبِزَانُ تَصْرِيفَ آخَرٍ غَيْرِ التَّصْرِيفِ  
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَإِنَّا ضَبَطْنَا كُلَّ اسْمٍ يَشْتَبِهُ عَلَى الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ : إِمَّا بِذِكْرِ  
مِثَالٍ مَشْهُورٍ عَقِيْبِهِ ، وَإِمَّا بِالنَّصِّ عَلَى حَرَكَاتٍ حُرُوفَةٍ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا اللَّبْسُ  
وَلِإِنْ كَانَ كَثِيرًا مِمَّا قَبْدَنَاهُ يَسْتَفْنِي عَنْ تَقْيِيدِهِ الْخَوَاصُّ ، وَلِهَذَا أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لظُهُورِهِ عِنْدَهُ . وَلَكِنَّا قَصَدْنَا بِزِيَادَةِ الضَّبْطِ بِالْمِيزَانِ أَوْ  
بِالنَّصِّ عُمُومَ الِاتِّفَاعِ بِهِ ، وَالْأَلَّا يَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ بِمَرُورِ الْأَبْيَامِ تَحْرِيفُ النَّسَاجِ  
وَتَصْجِيفُهُمْ ، فَإِنْ أَكْثَرَ أَصُولُ اللَّغَةِ إِنَّمَا يَقِيلُ الِاتِّفَاعُ بِهَا وَيَعْرُ لِعِلَّتَيْنِ :  
إِحْدَاهُمَا عُسْرُ التَّرْتِيبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ ، وَالثَّانِيَةُ قِلَّةُ الضَّبْطِ  
فِيهَا بِالْمَوَازِينِ الْمَشْهُورَةِ وَقِلَّةُ التَّنْصِيفِ عَلَى أَنْوَاعِ الْحَرَكَاتِ ، اعْتِمَادًا مِنْ  
مُصَنِّفِيهَا عَلَى ضَبْطِهَا بِالشَّكْلِ الَّذِي يُمْكِنُهُ التَّحْدِيدُ وَالتَّحْرِيفُ عَنْ قَرِيبٍ ،  
أَوْ اعْتِمَادًا عَلَى ظُهُورِهَا عِنْدَهُمْ فَيَهْمِلُونَهَا مِنْ أَصْلِ التَّنْصِيفِ .

وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى ، أَنْ يَجْعَلَ عَلَيَّ وَعَمَلِي خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ،  
وَيَنْفَعَنِي وَإِيَّاكُمْ بِهِ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ۝